



2024/5/26

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تلقي بيان مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2025/24 أمام مجلس الشيوخ



ألقت د.هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بيان مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2025/24 ؛ أمام مجلس الشيوخ برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق رئيس المجلس، وبحضور د.أحمد كمالى نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، د.جميل حلمي مساعد الوزير لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، اللواء محمد الجبالي مستشار الوزارة للاتصال السياسي، د.هبه مغيب المشرف على قطاع التخطيط الإقليمي، إسماعيل يوسف المشرف على قطاع إعداد ومتابعة الخطة، و السادة أعضاء المجلس.

واستعرضت د.هالة السعيد خلال البيان الملامح الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2025/24، موضحة أن الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة تدور حول ثلاثة أهداف رئيسية، تتكامل في أبعادها وعناصرها الأساسية، تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والحفاظ على مستويات تشغيل مرتفعة تنحسر معها

معدّلات البطالة لأدنى حدٍّ مُمكن، وتوفير مظلة اجتماعية شاملة لكل أفراد المُجتمع، وتحقيق الحماية بخاصة للفئات مُنخفضة الدخل.

وأكدت السعيد حرص خطة العام المُقبل على حشد الجهود والتركيز على المشروعات التي تُدعم تحقيق تلك المستهدفات.

وتابعت السعيد أن مشروع الخطة راعى دعم الجهود والإصلاحات الجادة التي تواصل الدولة تنفيذها لتعزيز صمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات والسعي لاغتنام الفرص الكامنة لتجاوزها مع معالجة التحديات الداخلية، من خلال وضع السياسات والبرامج الحكوميّة اللازمة للتصدّي للأزمات ومواجهة التحديات وتسريع عجلة النمو الشامل والمستدام.

وأشارت السعيد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية ذات الأولوية في إطار رؤية مصر 2030 المُحدّثة، بالتوسّع في الإنفاق العام على التنمية البشريّة (الصحة والتعليم والبحث العلمي)، بما يتوافق والاستحقاقات الدستوريّة، وبما يتضمّن ذلك من تعزيز إتاحة الخدمات الصحية، والتوسّع التدريجي في نظام التأمين الصحيّ الشامل ليُغطي كافة المُحافظات، ومواصلة الارتقاء بالمنظومة التعليمية، إلى جانب إثراء الحياة الثقافيّة والرياضية وضمان الأمن المائي والغذائي وتوفير نُظم نقل آمنة ومُستدامة وتعزيز التنمية المكانية والمحلية، وبناء الاقتصاد الرقمي والمعرفي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

كما أكدت توسيع مظلة الحماية الاجتماعيّة لتشمل الفئات الأولى بالرعاية، ومُراعاة التوزيع الكُفء للاستثمارات العامة على مُستوى المحليّات وفقاً للمعادلة التنموية التي تأخذ بعين الاعتبار الفجوات التنمويّة بين المُحافظات، علاوة على تنفيذ المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة الرامية للارتقاء بالأحوال المعيشيّة للأسر الريفيّة .

وتناولت السعيد الحديث حول مواصلة التطبيق الفاعل للإصلاحات الهيكلية التي تبناها البرنامج الحكومي، والذي يُعطي أولوية لدفع عجلة النمو في القطاعات السلعيّة الزراعيّة والصناعيّة، والخدمات الإنتاجيّة كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب القطاعات التي تتمتع مصر فيها بمزايا تنافسية وفي مقدمتها السياحة واللوجيستيات . .

وتابعت السعيد مشيرة إلى الالتزام بترشيد كافة أوجه الإنفاق العام، والتوجّه لرفع كفاءة الإنفاق الاستثماري العام وزيادة فاعليّته في تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي، ومواصلة تطبيق مُوازنة البرامج والأداء ومعايير العائد والتكلفة للمشروعات المُنفّذة.

ولفتت السعيد إلى قيام الدولة كذلك باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحفيز مشاركات القطاع الخاص في الاستثمار، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل، وبخاصة بعد الإعلان عن وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتوجه المتزايد لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز دور صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية في هذا المجال.

كما تناولت السعيد الحديث حول توجه الدولة لاستهداف التضخم خاصة مع جهود الحكومة وتحركاتها لضبط أسعار السلع في الأسواق، والتوسع في توفير منافذ توزيع السلع بأسعار مخفضة ودعم خطة الإصلاحات الهيكلية التي تركز على قطاعات الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي.

وتابعت السعيد الحديث حول ملامح الخطة والتي تتضمن مواصلة الارتقاء بمستويات التشغيل، موضحة أن الخطة تستهدف توفير نحو 900 ألف فرصة عمل إضافية في مختلف القطاعات السلعية والخدمية، بما يسمح برفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وخفض معدل البطالة .